طرائق تحديد دلالة "مِن" عند الخضري في ضوء السياق دراسة تحليلية

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

تاريخ الاستلام: ١٧/ ٨/ ٢٠٢٢
تاريخ القبول: ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٢
تاريخ النشر: ١/ ٤/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
تحديد، معنى الحرف، دراسة تحليلية، دلالة، من.

ملخص البحث:

البحث دراسة تحليلية في الطرائق التي يسلكها النحوي في تحديد معنى الأداة، إذ تتعدد الطرائق في تحديد معنى الأداة، وقد كان البحث دراسة في حاشية الخضري على ألفية ابن مالك وبيان الطرائق التي سلكها الخضري في تحديد معنى الأداة، وكان اختيارنا لأداة واحدة وهي حرف الجرِّ "من" فالبحث ليس دراسة في بيان الخلاف بين النحويين في تحديد معنى الأداة، بل هو دراسة تحلِّل توظيف الخضري للسياق والضابطة والتعليل في تسويغ القول بمعنى معيَّن لـ "من" في موطن من المواطن دون غيره، ومن جانب آخر سعى البحث إلى بيان مقدار صلاح مراعاة السياق أو الضابطة أو التعليل في تحديد معنى "من" وهل الطرائق حاكمة على تحديد المعنى أو إنَّها وسائل لبيان المعنى الأقرب مع احتمال المعنى الآخر، والكلام الأخير هو ما نستطيع أن نستقيه من المعالجات التي يعرضها الخضري، إذ الطرائق على الغالب حاكمة في موطن دون آخر.

طرائق تحديد دلالة "مِن" عند الخضري في ضوء السياق دراسة تحليلية

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

Methods of determining significance of "from" at Alkhudari by context, analysis study

Khairullah Mahdi Jassim Muhammed / University of Warith Al anbiyaa / Collage of scientific Islamic

Received: 17 /8/2022

Accepted:27/11/2022

Published:1/4/2023

Keywords:
determining ,significance of preposition , analysis study.

Abstract

The research is an analytical study in the methods used by the grammarian in determining the meaning of the element(preposition), as there are many ways to determine this topic. The research is a study about ALKhudari's captions about Alfiyat Ibn Malik and explainig the methods used by ALKhudari in determinig the meaning of the preposition , so our choice to one preposition which is 'from' . The search is not a study in analysing disagreement among grammarians in determining the meaning of the preposition , but rather it is a study that analyzes Al-Khudari's use of the context, the rule and the reasoning in justifying the saying with a specific meaning for "from" in a spesific place without others, and on the other hand, the research sought to indicate the amount of validity into consideration Context, rule, or justification in determining the meaning of "from" and are the methods govern the determination of the meaning, or are they means of clarifying the closest meaning with the possibility of the other meaning, and the last speech is what we can derive from the treatments presented by Al-Khudari, as the methods usually rule in one place without another.

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

مقدمة البحث

للنحوي أو اللغوي أو المفسِّر معالجاته التي يبحث فيها في تحديد معنى الأداة، إذ تحديد معنى الأداة يحتاج إلى إعمال فكري أو دليل سواء أكان على نحو القاعدة أم الضابطة أم التعليل أم الذائقة التي تتوافق وائتلاف ألفاظ السياق، فقد يستوقف بعضهم القول بمعنى الأداة في موطن من المواطن، وقد يعرض السؤال لِمَ لم يكن المعنى غير هذا المعنى، وقد تقصى بعضهم تحديد معنى الأداة عبر طرائق يوضحها قبل القول بالمعنى لتكون هذه الطرائق مسوِّغات لقبول المعنى.

ما نعرضه في البحث الاقتصار على تحديد معنى حرف الجرِّ "من" في السياقات المتعددة والإشارة إلى أهم الضوابط التي أشار إليها الخضري في تحديد معنى الأداة، وفي ضوء ذلك وَسَمْنا البحث تحت عنوان "طرائق تحديد دلالة "مِن" عند الخضري في ضوء السياق دراسة تحليلية" مع أنَّ البحث يُساير ما يذهب إليه النحويون في نظرتهم إلى تحديد معنى الأداة وسنعرض م ذلك في التمهيد، فالقول بتضمين الأداة معنى آخر غير معناها الذي وضعت له يحتاج إلى ما يثبته بعيدًا عن انتقاء المعنى دون مسوغاته، مما يستدعي ذلك ويتطلب بذل الجهد في التقصي لاستعمالات اللغة حتى يخرج المتقصي من النحويين أو غيرهم بضابطة محكمة أو تعليل وافٍ أو تحليل لائتلاف الألفاظ فيما بينها، ثم القول بالمعنى المناسب.

ونلحظ في البحث تداخل الإشارات في بيان معنى "من" بحسب طريقة التحليل ونوع الضابطة وعرض العلَّة، فقد يكون ذكر معنى "من" البيانية في أكثر من موطن، إذ البحث لم يرتَّب بحسب معاني "من" بل رُتِّب بحسب الطرائق التي تحدد معناها، فكان البحث على تمهيد ومبحثين:

التمهيد: العرض فيه للنظرة المسوِّغة ي إبداء أكثر من معنى للأداة عبر الطريقة التي تجعل المعنى مسوَّغًا أو الأقرب للقبول أو المختار من بين ألمعاني المحتملة، وكذا تضمَّن التمهيد تعريفي الضابطة والقاعدة للعلاقة بينهما والترابط في تعريفهما بما يجعل منهما طريقة في تحديد المعنى.

المبحث الأوَّل: دلالة "من" في ضوء الضابطة.

المبحث الثاني: بيان دلالة "من" في ضوء التحليل بمسائل متفرقة.

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

التمهيد

لا نريد أنْ نطيل الحديث في التمهيد بقدر ما يعنينا أمره بما يتوافق وعنوان البحث والمادة المعروضة فيه، إذ سنتحدث عن تعريف الضابطة وتمييزها عن القاعدة؛ لأنَّنا استعملنا مصلح الضابطة لنتعرف إليه بوصف الضابطة إحدى الطرق التي اتبعها الخضري في تحديد معنى الأداة، وكذا تداخل الضابطة مع الشرط والقاعدة، فضلًا على مراعاة السياق وإبداء التحليل والتعليل الذي يتوافق وتحديد معنى "من".

ومن جانب آخر سنعرض مقولة ابن جنِّي في كيفية تعاطي دراسة معنى الأداة وتحديد معناها لنجد أنفسنا مستأنسين في نقل مقولته لِما لها من الأهمية وعلاقتها بموضوع بحثنا.

وفي ضوء توجيه معنى الأداة عند النحويين وغيرهم بما يضمن تسويغ القول بمعناها على غير استعمالها وقبول هذا المعنى من ضمن صنعة ناتجة عن قراءة الاستعمال قراءة فاحصة، استطعنا تلقف توجيهات الخضري بما يضمن قبول المعنى عِبر مراعاة بعض مسائل السياق، والتعليلات، والشروط، والقواعد أو الضوابط التي تقع في طريق القواعد، وقد عبَّر عنها الخضري بالعلامة على ما سنلحظه في مظانِّ البحث.

ولأهمية التعرُّف إلى الضابطة وتميزها عن القاعدة أو علاقتها بالقاعدة، قد عُرِّفت الضابطة، بـ((الأُسس والعناصر والمقومات العلمية التي يجب أنْ يراعيها النحوي وهو يصوغ القاعدة النحوية))[١]، فالضابطة تقع في طريق القاعدة وهي مجموعة المسائل التي تعتمد لاستخراج القاعدة وتثبيتها، فهي مقدَّمات للقاعدة يتكئ عليها النحوي أو اللغوي للإفصاح عن قاعدة معيَّنة.

أمَّا القاعدة بصورة عامّة، فهي ((قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها))[٢]، وبهذا التعريف يتضح مفهوم القاعدة وانطباقه على العلوم بحسب الموضوع الذي يدرسه العلم، فإذا عرِّفت القاعدة النحوية فإنَّها تنحو هذا النحو من التعريف العام وتسلط مفهومه في ضوء موضوع النحو، لذا عرِّفت القاعدة النحوية بأنَّها ((حكم كلِّي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب، واستخلاص الظواهر اللغوية))[٣] فهي بذلك أقرب إلى مفهوم القياس، إلَّا أنَّ الملحظ في تحديد

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

معنى الأداة فيما يُعدُّ اتكاءً على القاعدة ليس له القدر الذي يشار إليه بنسب إحصائية يعتدُّ بها إنْ لم نقل إنَّ الاعتماد على القاعدة يكاد ينعدم في تحديد معنى الأداة إلَّا في مواضع معدودة، لذا سقنا الكلام في طرائق معرفة معنى الأداة ولا سيَّما "من" التي هي محلُّ البحث بأنَّها ضوابط أو شروط، فلم نلحظ من النحوين مَن يقول مثلًا وقاعدة "من" البيانية كذا، بل نلحظ عبارة "وعلامتها ..."[٤] أو "الغالب ..."[٥] أو " كثيرًا ..."[٦] أو قد يأتي الكلام تصريحًا بالقياس ؛ وذلك لاتساع المعنى وعدم القدرة على ضبطه بقواعد معيَّنة لارتباطه بالسياق والظروف المحيطة من المقام والحال والقرائن الداخلية والخارجية، فاستخراج المعنى يقع من ضمن منظومة لغوية وغير لغوية مما يستدعي بذل الجهد لمعرفته أو تحديد أقرب المعاني بما يتوافق وائتلاف الألفاظ بعضها ببعض في ضوء الطرائق والعوامل المحيطة بالنص أو ألفاظ النص نفسه، وللنحويين تعريفاتهم للقاعدة يطول بها المقام[٧].

يطلعنا ابن جنِّي على قراءته لمعرفة معنى الأداة بما يعطي أهميَّة كبيرة للفحص والتدقيق قبل تحديد المعنى، إذ قال ((هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنَّهم يقولون: إنَّ "إلى" تكون بمعنى "مع". ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: "من أنصاري إلى الله "أي مع الله" ويقولون: إن "في" تكون بمعنى على، ويحتجون بقوله عز اسمه: "ولأصلبنكم في جذوع النخل" أي عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى "عن" و "على" ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها ... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكنَّا نقول: إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأمَّا في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك، مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه))[٨].

يضعنا هذا النص أمام فكرة إلغاء تضمين الحرف معنى حرف آخر في التركيب الواحد، إذ استبدال الحرف مكان آخر لا يعطي المعنى نفسه الذي يقصده المخاطب، إلَّا أنَّ ذلك يكشف عن أحوال محيطة بالنص، ومن ثم انعكاسها على الأداة في أداء المعنى المناسب في السياق الذي وردت فيه، فمن النصوص التي ذكرها ابن جنّي قوله تعالى {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ}(٩)، فلا تعطي "إلى" معنى "مع" لأنَّ ذلك يذهب بالمعنى المقصود ويكون معنىً انتقائيًا عبَّر عنه ابن جنّي " مغسولاً ساذجاً من الصنعة" أي ليس فيه قاعدة تحكمه، والأحوال والمسوِّغات التي أشار إليها ابن جنّي تكشف عن الفحص الدقيق في استعمال الأداة التي استبدلت مكان أداة أخرى تقتضي الصنعة تحديد احد المعاني دون غيره، فلا بد من التقييد المسوِّغ للاستعمال وهذا التقييد هو المعنى الذي تؤديه الأداة في هذا الموضع، فلو كان التعبير في النص القرآني المذكور آنفًا على "مَن أنصاري مع الله" لاقتضى أنْ تكون النصرة من الله بحاجة إلى نصرة أخرى وهي نصرة قوم عيسى "ﷺ" أو إنَّ الله مشترك في نصرة عيسى "ﷺ" ويريد من يشترك معه في هذه النصرة، وبذلك يذهب المعنى الذي تؤديه "إلى" في هذا النص القرآني، إذ من المحتمل إنَّ المعنى إنَّ عيسى "ﷺ" يدعو إلى الله وإنَّ دعوته تكون الغاية فيها إلى الله تعالى أي يبتغي بها وجهه، ويريد مَن يناصره لا على سبيل المعية، بل على سبيل الغاية وهي الغاية إلى الله تعالى، وبذلك يتحقق هذا المعنى بدلالة "إلى" الدالة على الغاية، لا بدلالة "مع" الدالة على المصاحبة، فيكون معنى المعيَّة ضمنيًا متحققًا بما تمليه استجابة الناس في نصرة النبيَّ عيسى "ﷺ" فمعنى "مع" لا يتحقق في ضوء استبدالها مكان "إلى" بل يقع ضمنًا، فالغرض الرئيس في المعنى من استعمال "إلى" هو تحقق الغاية وهي أنَّ النصرة تكون إلى الله تعالى لا معه أو مع أصحاب عيسى "ﷺ".

وفي قبال ما دوَّنه ابن جنّي يطالعنا الخضري برؤيته في تحديد معنى الأداة، وكيف يتعامل مع تضمينها معنى آخر أو كيف يحدَّ المعنى الأقرب الذي يتلاءم وسياق التركيب أو النص، إذ قال ((واعلم أنَّ ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كإن حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فراراً من التحكم إذ المتبادر علامة الحقيقة، ولا يرد أن المجاز أولى من

الاشتراك كما في جمع الجوامع وغيره، لأن محله عند تيقن حقيقة أحد المعاني، وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع. وإن لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء في الباء نحو: شربن بماء البحر. وأحسن بي فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا ينوب بعضها من بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو إما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمينه الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمن شربن معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على المجاز كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن. وفي تخييل وأما من باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ، وهذا الثاني محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ))[١٠]، وأحسب أنَّ الخضري يوسع دائرة تحديد المعنى فيتعامل مع التركيب والنص بوصفه منظومة لغوية يكون أحد مكوِّناتها الأداة، ومن ثمَّ يجعل خطًّا تفسيرًا موسعًا قائمًا على درجات في تحديد المعنى بدءًا بالتبادر الذي هو علامة الحقيقة ثمَّ المجاز ثمَّ التأويل ثمَّ التحليل، إذ تكشف ــ مثلًا ــ عبارته " كالظرفية المجازية في جذوع النخل لتشبهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن" في تحديد معنى "في" عند قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[١١] عن بعد تحليلي يفضي إلى النيابة عن الحرف في ضوء هذا التحليل وليس النيابة مطلقًا أو أنَّ في تناسب سياق اللفظ بما تحمله من معنى الظرفية.

وسيكون سوقنا لتحديد معنى "من" في ضوء منظومة السياق اللغوي من التحليل والضابطة والشروط والذائقة اللغوية في تحديد المعنى.

المبحث الأوَّل :دلالة "من" في ضوء الضابطة

بما تحمله الضابطة من أسس وعناصر ومقومات، أمكن لنا أنْ نسوق بعض هذه الضوابط التي وظَّفها الخضري في معرفة معنى "من" وهي على النحو الآتي:

أولا : المقابلة في التركيب

أوضح الخضري هذه الضابطة في دلالة "من" على الابتداء، وظاهر هذه الضابطة مجيء "إلى" في التركيب مع "من" ليُدل على معناها به وهو الابتداء، وقد ساق الخضري الكلام في ضوء

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

الضابطة التي عبَّر عنها بالعلامة بما تكشف عن دلالة "من" على معنى "إلى" بعد أن عرض علامة البيانية، قال الخضري ((وعلامة البيانية ... والابتدائية أنْ يُحسن في مقابلتها "إلى" أو ما يفيد فائدتها كأعوذ بالله من الشيطان. فإنَّ معنى أعوذ به ألتجئ إليه منه فالباء أفادت الانتهاء))[١٢]، ضابطة التقابل هنا لم تستقل وحدها فقد ضُمَّ إليها تضمين الفعل "أعوذ" معنى الفعل "ألتجئ" فضلًا على تضمين أو استبدال "الباء" بـ "إلى" والذي أحسبه أنَّ المثال الذي عرضه الخضري لا ينطبق فيه معنى الابتداء على "من" لأنَّ "ألتجيء إليه" هو معنى الاستعادة أو العوذ، قال الخليل ((أعوذ بالله أي ألجأ إلى الله))[١٣]، فالمعنى للعبارة وليس التضمين للفعل والحرف فالذي يقابل "إلى" هو "الباء" (كلام الخضري متوقف على جعل الباء بمعنى "إلى" وهذا ينافي التقدير ((معناه: إذا أردت يا محمد قراءة القرآن فاستعذ بالله ... فحذف هذا لعلم السامع بمعناه))[١٤]، وهذا التفسير أوضح من القول في مقابلتها "إلى" في دلالتها على الابتداء بتضمين الفعل ومن ثمَّ تضمين الحرف بما يرى في من التكلُّف، فيكون المعنى من هذا التفسير أنَّ السامع يعلم أنَّ أوَّل ما يبتدأ به الاستعاذة فهي قبل قراءة القرآن فيتأتى معنى الابتداء في ضوء فهم المعنى السياقي وعلم السامع.

الذي أراه أنَّ ضابطة مقابلة "من" الحرف الآخر وهو "إلى" في دلالتها على الابتداء يكون أقرب إلى ابتداء الغاية، ولاسيَّما أنَّ الابتداء لا يدل على الاستبدال الاسمي مثل استبدال "بعض" بـ "من" بل هو ما يكشف عنه التقدير، فلا نقف على معنى الابتداء إلَّا إذا قدَّرنا الكلام بصياغة غير الصياغة التي جاءت بها "من" ومن ذلك ((ما يجري في الكتب، نحو: مِن عبدالله إلى زيد. إنَّما المعنى أنَّ ابتداء الكتاب من عبدالله. وكذلك: أخذت منه درهمًا، وسمعت منه حديثًا، أي: هو أوَّل الحديث، وأوَّل مُخرجِ الدرهم))[١٥]، فكَشْفُ المعنى هنا يعتمد على ذائقة يتلمس بها المتفحِّص أسلوب الصياغة الذي يؤدي المعنى المقصود، وكذا تكشف سياقات المقام عن هذا المعنى عند قولنا: "مِن عبدالله إلى زيد" إذا كان الكتاب مرسلٌ من عبدالله ويراد إيصاله إلى زيد، فهو بذلك كشف عن غاية صاحب الكتاب بأنْ يوصل الكتاب إلى زيد وفي ذلك مقابلة "من" الحرف "إلى" إلَّا

أنَّ التقابل في سياقات أُخر لا يكشف عن الابتداء والغاية عند قولنا: "المسافة من بغداد إلى البصرة مائة فرسخ" فـ "من" اقرب إلى البيانية، ولكنَّها قابلت "إلى".

فضابطة "من" في دلالتها على الابتداء عند مقابلتها "إلى" تكون ضابطة جزئية تنطبق على بعض دون بعض، لذا فإنَّها قد تدلُّ على الابتداء من دون مقابلتها "إلى" وقد مُثِّل له بـ " أخذت منه درهمًا، وسمعت منه حديثًا" فلم تقابل "إلى" بل كشفت صياغة التركيب على المعنى دلالتها على الابتداء، فكان أوَّل ما أُخذ هو الدِرْهَم الذي أخرجه، وأوَّل ما سُمعَ هو الحديث الذي حدَّث به، وكذا فإنَّ من علامتها على ابتداء الغاية أنْ تأتي بعد أفعل التفضيل إذ أكده سيبويه(لذا).فإنَّ دلالة "من" على ابتداء الغاية يدُلُّ عليه مقابلتها: إلى، والابتداء الدال على الحدث هو ما لا يقابل "إلى" وسيتبيَّن ذلك فيما بعد.

وخلاصة القول إنَّ الابتدائية لا تحدُّها ضابطة بقدر ما يكون معناها خاضع لذائقة تفسيرية للتركيب تدل على الابتداء، ونتلمس هذه الذائقة التفسيرية عند قولنا ((رأيته من ذلك الموضع" تجعله غاية رؤيتك كما تجعله حيث أردت الابتداء))[١٧]، وتفسير هذا الابتداء إنَّه ((يريد أنَّ "من" دخلت على المحل الذي وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهاؤها))[١٨]، وبذلك فإنَّ دلالة الضابطة على معنى الابتداء جزيئة، إذ يلجأ اللغوي أو النحوي أو المفسِّر إلى ذائقة تفسيرية توضح معنى الابتداء؛ لذا وجدنا الخضري يُبيِّن معنى الابتداء على غير الضابطة التي عرضها آنفًا، وسنعرض تفصيل ذلك في المبحث الثاني بما يتوافق والسياق اللفظي.

ثانيًا: الاستبدال الاسمي

تأتي "من" على دلالات متعددة وإنَّ دلالة الأصل فيها على الابتداء[١٩]، ولكل دلالة تعليلها أو ضابطته التي تكون علامة على قبول المعنى فضلًا على السياق الذي ترد فيه، فدلالتها على التبعيض له علامته، قال الخضري ((علامتها صحة حلول "بعض" مكانها كما قرأ ابن مسعود {حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}[٢٠]))[٢١]، فضابطة كل معنى أنْ تكون له علامة دالة عليه، إذ يمكن في ضوء هذه العلامة أنْ نُعيِّن المعنى المقصود، وقد استعان الخضري في إثبات دلالة "من" على التبعيض بوساطة الاستبدال الاسمي على ما جاء في الاستعمال للسياق نفسه في الآية المبارك

المذكورة آنفًا، إذ المعنى بحسب بعض القراءات: "حتى تنفقوا بعض الذي تحبون" والاستعمال المشار إليه في القراءة القرآنية يمثل الاستبدال الاسمي الصريح، وهي قراءة ابن عباس(٢٢).

عند تقصي بعض ما أوضحه المفسرون في قوله تعالى { حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}(٢٣) بما أيَّده الخضري من القراءة على "بعض ما تحبون" فإنَّنا نجد الفسرين قد فسَّروا "من" بما لا يتوافق وهذا الاستبدال، إذ تدلُّ في ضوء تفسيرات بعضهم على غير التبعيضية ، قال الماوردي ((في سَبِيلِ الخَيْرِ كُلِّها مِن صَدَقَةٍ وغَيْرِها))(٢٤)، وأوضح البقاعي أنَّ المعنى ((أيْ: مِن كُلِّ ما تَقْتَضُّونَ))(٢٥)، كأنَّ المعنى عموم ما تحبون ، وفي قبال ذلك نلحظ بعض التفسيرات تدل على التبعيض، قال ابن الجوزي ((الإنْفاقُ مِن مَحْبُوبِ المالِ))(٢٦)، أي بعض المال وهو المال المحبوب إلى النفس ويحتاجه الانسان ((أي مما تهوون ويعجبكم من كرائم أموالكم وأحبّها إليكم طيّبة بها أنفسكم، صغيرة في أعينكم))(٢٧) ، وقد ذكر أبو السعود هذا المعنى وصرَّح بأنَّ "من" في الآية القرآنية بيانية ويعضِّد ذلك عنده أنَّ "ما" نكرة موصوفة(٢٨) فيكون ما قبلها مبهمٌ بينته "من" وقد ذهب أبو البقاء من قبلُ إلى جعلها نكرة موصوفة(٢٩)، واحتمل البيضاوي دلالتها على البيانية(٣٠)، وقد رُدَّ القول بالبيانية عند ابن عاشور، وبيَّن علامة البيانية بقوله ((ومَن جَوَّزَ أنْ تَكُونَ مِن لِلتَّبْيِينِ فَقَدْ سَها لِأنَّ التبينية لابُدَّ أنْ تُسْبَقَ بِلَفْظٍ مُبْهَمٍ))(٣١)، كأنَّ العلامة للبيانية غير موجودة أي صحة الإخبار بـ"من" وما بعدها عما قبلها، فلا يقال إنَّها على هذا المعنى في هذا الموضع لعدم وجود المسوّغ، لكنَّ المسوّغ ليس صحة الإخبار، بل أوضحه ابن عطية بضابطة أُخرى وه إنَّها لم تسبق بلفظ مبهم، ويستدعي ذلك أنَّ "أنفقوا" يكون الانفاق معلومًا كأنْ يكون محدَّدًا بالمال مثلما قال به الطبري(٣٢)، إلَّا أنَّنا لحظنا التفسيرات لم تتوافق في تحديد نوع الإنفاق.

فيكون معنى البيانية قد استقي من التفسير السياقي للنص القرآني بعيدًا عن الاستبدال الاسمي الذي أشار إليه الخضري أو القراءة القرآنية التي صرَّحت بلفظ "بعض" بدلًا من "مِن"، وهو الدليل الذي مال إليه الزمخشري من قبلُ، إذ قال ((وقرأ عبد الله: حتى تنفقوا بعض ما تحبون. وهذا دليل على أنّ "من" في: "مِمَّا تُحِبُّونَ" للتبعيض. ونحوه: أخذت من المال. ومن في مِنْ شَيْءٍ لتبيين ما تنفقوا))(٣٣)، فطريق القراءة عند الزمخشري هو المسوّغ لمعنى التبعيض، وإلى هذا

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

الطريق ذهب أبو حيان في القول بالتبعيض[٣٤]، وأحسب أنَّ الخضري قد استقى معناها من هذه الإشارة التي أوضحها الزمخشري، ولا يخفى من أنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنَّ القراءة سنة لا تخالف[٣٥]، وبذلك تكوّن هذه الضابطة قيدًا في إثبات معنى "من"، والاستبدال الاسمي في السياق الكلامي الواحد بين "من" و "بعض" لا تنافيه القرائن الخارجية الدالة على خلافه في استعمال آخر.

ويدلُّ ما تقدَّم على سعة المجال التفسيري للأدوات في داخل سياقات الكلام وبما تحمله ألفاظ السياق من دلالات معجمية تملي على المتفحص فهم النص في ضوء منظومة التراكيب بما يتلاءم والمعنى العام دون العلامة أو الضابطة التي تتلاءم والمعنى الذي يخصُّ التركيب الخاص، إذ المعنى "حتى تنفقوا بعض الذي تحبون".

ثالثا: الإعراب

نتلمس ضابطة الإعراب في معرفة "من" البيانية، عند قول الخضري ((وعلامة البيانية صحة الإخبار بما بعدها عمَّا قبلها))[٣٦]، فهو بذلك يختصر الطريق في التعرُّف إلى معناها في السياق اللفظي وكأنَّه لا كلفة لانتقاء معنى البيانية إذا فُهِم إعراب "من" وما بعدها خبرًا في التركيب للمبتدأ، وفسَّر القول بهذا المعنى بما دوَّنه من تحليله في ضوء ما يمليه الإعراب من قوة التحكم في المعنى؛ وذلك فيما بيَّنه في قوله تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يقُوُل ءامَنَّا بِاللَّهِ}[٣٧]، وقوله تعالى {فَاجْتَنِبُوا الرِجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ}[٣٨]، قال الخضري ((المتبادر أنْ "مِن الناس" خبر عن "مَن يقولُ" ولا يظهر له فائدة؛ ولذا قال بعضهم: إنَّ "مِن" اسم بمعنى "بعض" و "من يقول" خبر، وممن صرَّح بأنَّ التبعيضية اسم الإمام الطيبي. وقال السعد بعد كلام قرَّره: فالوجه أنْ يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ، وما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائمًا. فـ "مَن يقول" أقل من مطلق الناس وهو ما قبلها تقديرًا والبيانية بالعكس، فالرجس أكثر من الأوثان. وقد يكون أقل كخاتم من حديد))[٣٩]، ومن جانب آخر حاول الخضري إيجاد الفرق بين "مِن" البيانية والتبعيضية بما يمليه التركيب من معنى؛ وذلك بدلالة إنَّ ما قبل "من" أكثر من الداخلة عليه "من" وما يراد بـ "أكثر" أي يكون ما بعدها فردًا أو نوعًا من أنوعها أي إنَّ ما قبلها جنس ما

بعدها وأعم منه؛ لذا فالرجس أكثر من الأوثان، إذ الأوثان نوع أو أحد أفراد الرجس، فالرجس أعم من الأوثان، فكل وثن هو رجس لكن ليس كل رجس هو وثن فقد يكون الكافر رجسًا، أمَّا إذا كأنَّ ما بعد "من" أعم من الاسم الذي قبلها، تكون "من" تبعيضية، هذا ما أراده الخضري في بيان التمييز بين "من" التبعيضية من البيانية، وما أوضحه الخضري عند قوله " فـ "مَن يقول" أقل من مطلق الناس وهو ما قبلها تقديرًا والبيانية بالعكس، فالرجس أكثر من الأوثان " وما ساقه الخضري يندرج من ضمن التفسير المنطقي للأشياء بما يندرج تحت الجنس من أنواع وأفراد[٤٠]، فلا يرتبط هذا التفسير بالضابطة التي عرضها أولًا وهي صحة الإخبار بما بعد "من" عمَّا قبلها، وكذا نلحظ أنَّ ما ساقه الخضري بدأ مضطربًا لا تحكمه العلامة المائزة في تعيين البيانية عند المثال " خاتم من حديد" فليس الحديد أعم من الخاتم، إذ ليس كل حديد خاتم أو كل خاتم هو حديد مثلما كل وثن رجس.

وأحسب أنَّ القول بضابطة البيانية بحسب ما أورده الخضري لا ينهض لاستيعاب الأمثلة؛ لأنَّ الإخبار بما بعد "من" لا يصلح جميعه أنْ يكون خبرًا عمَّا قبله إنْ كان من جانب الإعراب، فإذا صحَّ الإخبار بما بعدها في قولنا "خاتمٌ من فضَّةٍ" فلا يصح ذلك في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[٤١]، فيحتمل في "من" البيانية، إلَّا أنَّ الإخبار كان بالرجس، و "من عمل الشيطان" متعلق به، لذا ظهرت الضابطة مضطربة عنده فيما إذا كانت "من" لبيان الجنس، إذ قال ((وما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائمًا. فـ "مَن يقول" أقل من مطلق الناس وهو ما قبلها تقديرًا والبيانية بالعكس، فالرجس أكثر من الأوثان. وقد يكون أقل كخاتم من حديد))[٤٢]، فإذا كانت دلالة "من" التبعيضية أنْ يكون ما بعدها أقل مما قبلها، نحو: "زيدٌ من القوم" فإنَّ "من" البيانية يكون ما قبلها أكثر أو أقل مما بعدها، فالخاتم أمكن أنْ يكون من حديد أو فضةٍ أو ذهبٍ، وقد يكون أكثر أي أعمُّ، نحو: "الكَلِمُ من العربية" فالكلم قد يكون عربيًا أو غير عربيٍّ، وكذا ما ذكره الخضري عند قوله " فالرجس أكثر من الأوثان" وفي ضوء ذلك فإنَّ الضابطة على " الاخبار بما بعدها عمَّا قبلها" تُبَيِّن ما ينطبق عليه معنى البيانية على الكثرة وليس مطلقًا، ومن

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

جانبٍ آخر نلحظ تعدد القول بعلامة "من" البيانية أو ضابطتها، إذ قيل فيها ((وعلامتها أنْ يحسن جعلُ "الذي" مكانها؛ لأنَّ المعنى: فاجتنبوا الرجسَ الذي هو وثنٌ))[٤٣]، فيدل ذلك على الاستبدال الاسمي وليس وقوع ما بعد "من" خبرًا، وإنْ كان استبدالها الاسمي يجعلها وما بعدها جملة يخبر بها عمَّا قبلها، لكن هذا التقدير لا يصلح في قولنا: "خاتمٌ من حديد" فلا يقدَّر على: "خاتمٌ الذي الحديد" أو "الذي هو حديد" إذ يصحُ القول الوثن رجسٌ ولا يصح القول الحديد خاتمٌ.

ونضع في الحسبان أنَّ تداخل القول في معنى "من" بين التبعيضية والبيانية حدا ببعضهم أنْ يوجد الضابطة التي تفرِّق بينهما عندما يكون الكلام محتملًا للمعنيين، فقد حاول المالقي التمييز بينهما بقوله ((وكثيرًا ما تقترب التي للتبعيض من التي لبيان الجنس، حتى لا يفرَّق بينهما إلَّا بمعنى خفي، وهو أنَّ التي للتبعيض تقدَّر بـ "بعض" والتي لبيان الجنس تقدَّر بتخصيص الشيء دون غيره))[٤٤]، فهو بذلك يجعل ما يحتمل التبعيض أقرب إلى البيانية، وإنَّ قول المالقي في البيانية :"تقدَّر بتخصيص الشيء دون غيره" لا يراد به الإخبار بأنَّ "من" وما بعدها خبر لما قبلها، بل التخصيص المشار إليه هو وجود أفراد من الجنس خُصِّص أحدها، فخصِّص من أفراد الرجس الوثن، ومنه ما أورده الخضري آنفًا في قوله تعالى "ومن الناس من يقول" فيكون التقدير: ومن الناس أخصُّ مَنْ يقول" وهذا ما لا يتوافق وما عرضه الخضري من ضابطة البيانية، وهي "صحة الإخبار بما بعد "من" عما قبلها " أي وقوعها خبرًا للمبتدأ.

إنَّ ما ساقه الخضري آنفًا من ضابطة للتعرُّف إلى معنى "من" البيانية عند قوله " وعلامة البيانية صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها" يحتاج إلى توجيه وذلك إنَّ قوله بـ "صحة الاخبار..." يرتبط ارتباطًا رئيسًا بالتركيب وهو ما يخلط الأمور في توجيه الإعراب والاقرار به، وقد لحظنا الخلاف في إعراب الآية {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُول ءامَنَّا بِاللَّهِ}[٤٥] فقد اختلف في تعيين المبتدأ والخبر أيهما يكون المبتدأ والآخر الخبر، فإذا وقع "مِن الناس" خبرًا ، وجملة مَن يقول" مبتدأ مؤخرًا والجملة الفعلية هنا لا تقع خبرًا ، بل إمَّا صلة إذا كانت "مَن" موصولة أو تقع صفة إذا كانت "مَن" نكرة، ففي هذه الحالة يقع حرف الجرِّ "مِن" دالًا على البيانية، أمَّا إذا أُعربت "مِن

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

الناس" مبتدأً بتأويل "مِن" اسمًا بمعنى "بعض" فإنَّ "مِن" تبعيضية، هذا خلاصة ما يريد أنْ يخلص إليه الخضري بعد أنْ ساق رأي الطيبي والسعد.

فكان الأصح أنْ تكون دلالة البيانية أنَّ علامتها: أنَّ هذا من هذا سواء أكان من جنسه أو نوعه، فإذا قلنا: "المنضدة من الخشب، وهذا الخاتم من الحديد أو خاتم من حديد" علمنا أنَّ المنضدة مصنوعة من الخشب وأنَّ الخاتم مصنوع من الحديد، وكذا الحال في قوله تعالى "فاجتنبوا الرجسَ من الأوثان" فالأوثان من جنس الرجس، فيخرج من ذلك قوله تعالى "ومِن الناس مَنْ يقولُ" فالناس لا هي من جنس "مَن يقول" ولا هي متأتية منه، فتعيَّن معنى التبعيضية لها، وليس التقدير على معنى "بعض" يجعل من "من" اسمًا مبتدأ لا في المعنى ولا في التصريح، وإنَّما معناها هو التبعيض وإعرابها على حاله من الجار والمجرور فإذا أُعرب الجار والمجرور فإنَّه يتعلق بما يراد إعرابه به كتعلقه بخبر محذوف فيحلّ محلَّه، إذ لم يعتمد المعربون على إعراب الحرف مبتدأ إعراب الاسم وليس ذلك ساغٌ عندهم، فإنَّ المبتدأ في العربية يقع اسمًا ظاهرًا معربًا او سمًا مبنيًا مثل أسماء الإشارة أو الموصولة وما يؤوَّل بها مثل "ما" وقد يكون مؤوَّلًا من "انْ والفعل" ولا يؤوَّل حرف الجر باسم فيعرب مبتدأً؛ وبذلك لا مجال في "ومن الناس" أنْ تحتمل البيانية في ضوء ضابطة إعرابها خبرًا للمبتدأ؛ لذا أرى الخضري أحسن الكلام حين ذكر في إعراب "من الناس" خبرًا لـ "مَن يقول" أنَّه لا فائدة فيه ، ونص ما قاله ((المتبادر أنْ "مِن الناس" خبر عن "مَن يقولُ" ولا يظهر له فائدة؛ ولذا قال بعضهم: إنَّ "مِن" اسم بمعنى "بعض" و "من يقول" خبر، وممن صرَّح بأنَّ التبعيضية اسم الإمام الطيبي. وقال السعد بعد كلام قرَّره: فالوجه أنْ يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ))[٤٦]

وبهذا التفسير نجد أبي السعود قد جعل المعنى متداخلًا بين البيانية والتبعيضية وذلك بقوله ((شُرُوعٌ في بَيانِ أنَّ بَعْضَ مَن حُكِيَتْ أحْوالُهُمُ السّالِفَةُ لَيْسُوا بِمُقْتَصِرِينَ عَلى ما ذُكِرَ مِن مَحْضِ الإصْرارِ عَلى الكُفْرِ والعِنادِ))[٤٧]، فتداخل التفسير بين البيانية والتبعضية في هذا النص، فشروع البيان هو ما تدلُّ عليه "من" إلَّا أنَّه تدارك هذا المعنى عند قوله " أنَّ بعض من حكيت أحوالهم" وهو ما تدل عليه "من" أيضًا.

يلحظ من كلام الخضري معرفة طريق آخر للتبعيضية بضابطة أُخرى غير الاستبدال الاسمي الذي أشرنا إليه وهو مخالفتها المعنى الذي تدلُّ عليه "من" البيانية، وضابطة ذلك أنَّ "ما قبل التبعيضية يكون أقل مما بعدها دائمًا ... والبيانية بالعكس"

وإذا رجعنا إلى الآية القرآنية محلُّ البحث وأردنا معرفة دلالة "من" فإنَّ الخضري لا يرتضي دلالتها على البيانية، بل يريد دلالة التبعيضية، إلَّا أنَّ ذلك متوقف على مخالفة الضابطة التي أوردها الخضري في معرفة دلالة "من" مؤخرًا، لذا كان عنده "مِن الناس" هو المبتدأ، إذ خلاف ذلك لا فائدة فيه من حيث المعنى الذي تؤديه الجملة الخبرية.

وأحسب أنَّ ضابطة دلالتها على البيانية لا تصلح حين يكون التقدير على: "ومِن الناسِ ناسٌ" فهي بذلك مبتدأ وما بعدها خبر فتكون تبعيضية؛ لأنَّها قد أُخبر عنها بما بعدها، والتقدير الذي أوضحناه قد قاله بعضهم(٤٨)، والتقدير ((وَمن النَّاس نَاس تَقول آمنا بِاللَّه وباليوم الآخر))(٤٩).

إلَّا أنَّ العُكبري جعل "الواو" في "ومن الناس" للتبيين وإنَّ لها ارتباطًا بالآية التي قبلها فجاءت مبينة لأنواع الناس، إذ قال ((وَهَذِهِ الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، وَأَبْطَنَ الْكُفْرَ، فَمِنْ هُنَا دَخَلَتِ الْوَاوُ لِتُبَيِّنَ أَنَّ الْمَذْكُورِينَ مِنْ تَتِمَّةِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَمِنْ هُنَا لِلتَّبْعِيضِ))(٥٠)، فعلَّل معرفة التبيين من "الواو" الداخلة على "من" التي للتبعيض، وجعل البيان في "من الناس" يعتمد على ذائقة المعنى المناسب في ضوء الفهم العام للتركيب، وبذلك تجتمع جملة من التعليلات التي تبعد القول بإعراب "مِن الناس" خبرًا.

رابعًا: الشروط

تختص هذه ضابطة الشرط في تحديد معنى زيادة "من" وقد ذكر ابن عقيل شرطين لها وهما أنْ يكون الكلام منفيًا وأنْ يكون مجرورها نكرة(٥١)، وزاد الحضري شرطًا ثالثًا((وهو كون مجرورها فاعلاً كـ {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ} (٥٢)، أو مفعولاً كـ "هل تحسن منهم من أحد" ، أو مبتدأ ولو منسوخاً كـ "هل مِن خالقٍ غير الله"، و "ما ظننتُ مِن رجلٍ قائماً"، أو مفعولاً مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(٥٣)، أي من تفريط، فلا تزاد مع غير الأربعة

عند الجمهور وفائدتها التنصيص على العموم إنْ لم تختص النكرة بالنفي كما مُثل أو تأكيد النص عليه إن اختصت به كـ "ما قام من أحد" ومعنى زيادتها أنَّ مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا أنَّها لا تفيد شيئاً إذ سقوطها يخل المراد منها))[٥٤]، الذي يلحظ أنَّ ضابطة الزائدة تعتمد على نمطين في السياق، الأوَّل: شكلي، وذلك أنْ يكون الكلام منفي والمجرور نكرة وأنْ يكون موقعه الإعرابي ـ في المعنى ـ فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأً، والثاني" معنوي، وهو التنصيص والتأكيد؛ لذا فإنَّ النمط الثاني يكشف عن وقوع الزيادة في الكلام الموجب، إذ يتحقق هذا المعنى، فقول الخضري " أنَّ مدخولها مطلوب للعامل بدونها" لا يقتصر ذلك على الكلام المثبت بل يتحقق في الموجب أيضًا.

في ضوء ما تقدَّم فإنَّ مجيء "من" في الكلام المنفي يحكم عليها بالزيادة اعتمادًا على النمط الشكلي للجملة، ولا يحتاج إلى مؤونة وعناء في الكشف على معنى الزيادة، أمَّا تعيين فائدتها المعنوية بين التأكيد والتنصيص على العموم فهو يتعلق بمعرفة اختصاصها بالنكرة من عدمه.

وخلاصة القول إنَّ القول بزيادة "من" يعتمد على نمط التركيب بتحقق شروطه، أمَّا معناها في هذا الموضع فيعتمد على الفحص والتدقيق في الاختصاص لتحديد معناها الدال على التأكيد أو التنصيص على العموم، مما يدلُّ ذلك على أنَّ الزيادة ليست معنى مستقلًا، وإنَّما هو ما يحقق مفهوم الاستغناء عن "من" في التركيب مع المحافظة على الصحة النحوية، إلَّا أنَّ التجرُّد عنها تجرد عن المعنى، فلو كان قوله تعالى " مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ" على صياغة تركيبية مجردة من "مِن" أي على " مَا يَأْتِيهِمْ ذِكْرٌ" لاختلف المعنى إذ التركيب الأوَّل أريد به التنصيص على العموم من الذكر، أمَّا الثاني فيفيد إرادة وقوع الحدث وهو إتيان الذِكر وهو ذكر محدد لا عموم الذكر وأنواعه أو اطلاقه؛ لذا فإنَّ عبارة الخضري في مجيء "من" عند قوله " لا أنَّها لا تفيد شيئاً إذ سقوطها يخلُّ المراد منها" يكشف عن البعد الدلالي الذي تحققه "من" التي يقال عنها زائدة.

ومما تقدَّم من قول في الطريق الذي سلكه الخضري أو النحويون من قبله في القول بزيادة "من"[٥٥] نخلص منه إلى أنَّ القول بزيادتها فيه تعسفٌ، بل لا يليق بمجالها الدلالي، فالزيادة المشار إليها هي الاستغناء النحوي على دلالة تخصُّه ومع وجودها يكون التركيب على دلالة

تخصُّه، ومن جانب آخر فإنَّ التغيير الحاصل ينقل الإعراب ـــ عند القول بالزيادة ـــ من الإعراب المعنوي إلى الإعراب الصريح، مثل إعراب الجار والمجرور في "ما جاءني من أحد" فاعلًا في المعنى، وعند حذف "من" يقع "أحد" فاعلًا صريحًا، فإمكان حذف الحرف لا يطلق عليه بالزائد؛ لإمكان حذف الحرف في غير هذا النمط من التركيب، نحو " خاتمٌ من فضَّة" فنستطيع القول "خاتم فضةٍ" فنقل الإعراب من جملة تقع مبتدأً وخبرًا، إلى مضاف ومضاف إليه، وأمكن إعرابه على تقدير "هذا خاتم فضةٍ" ولكن لا يقال عن "من" زائدة، فإذا نقل الحذف في "من أحد" الجار والمجرور إلى الفاعل الصريح، فإنَّ الحذف في "من فضةٍ" نقلها من الجار والمجرور إلى الإضافة ـ وإنْ كانت الإضافة على معنى "من" ـ إلَّا أنَّ المعنى يختلف وكذا الإعراب، فحسُن القول إنَّ "من" في ما ذكره الخضري أو النحويون من قبله في الشروط المذكورة آنفًا إنَّها ليست زائدة، بل تفيد الاختصاص المؤكد أو الاختصاص الذي يفيد التنصيص على العموم، ويُكتشف ذلك بحسب اختصاصها بالنكرة أو عدمه.

المبحث الثاني: بيان دلالة "من" في ضوء التحليل بمسائل متفرقة

أولا: العقيدة والعلَّة المنطقية.

قد يضع النحوي ما يؤمن به من عقيدة دافعًا يتمسك به لما يعرضه من رأي فيذكر بعض التعليل بما لا يتوافق والدرس النحوي بل بما أنتجته مسائل الفقه من العقيدة من خلاف، ومن ذلك ما لحظناه عند ابن هشام عندما أورد بعض معاني "من" وردَّ دلالتها على التبعيض، إذ قال ((وفي كتاب المصاحف لابن الأنباري أنَّ بعض الزنادقة تمسَّك بقوله تعالى {وَعَدَ اللهُ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً} في الطعن على بعض الصحابة والحق أنَّ "من" فيها للتبين لا للتبعيض))[٥٦]، فـ "من" في الآية وإنْ دلت على التبعيض فلا يعرض الرأي فيها على هذه الشاكلة، وقد يكون لجانب العقيدة أثره في بيان المعنى وإنْ لم يكن في مسائل الخلاف، ومن ذلك ما دوَّنه الخضري، بقوله ((قوله: "يغفر لكم الخ" أجاب عنه الجمهور بأنَّ "من" فيه تبعيضية لا زائدة فهي بمعنى بعض، مفعول به. وذنوبكم مضاف إليه ولا ينافيه قوله تعالى: {إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً}[٥٧]))[٥٨]، الآية محلُّ البحث قوله تعالى {يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ

لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ}[٥٩] ، فهي الآية التي وردت فيها الآراء بأكثر من معنى فضلًا على التبعيضية.

لم يتمسك الخضري في تحديد معنى "من" في هذه الآية بما أثبته من ضابطة الاستبدال الاسمي في قوله تعالى {حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}[٦٠]، التي ذكرناها آنفًا، فنفى زيادتها في الآية محلّ البحث وصرَّح بدلالتها على معنى "بعض" إلَّا أنَّه واجه الاستدلال الذي أورده بعضهم في قوله تعالى "إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً" وهو عندهم دليل على زيادتها في الآية محلُّ البحث، فمجيء الآية " إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً" فيها دلالة على غفران الذنوب جميعها فينافي سياق الآية "يغفر لكم من ذنوبكم" فيحمل معناها على الزيادة، لإمكان غفران الذنوب جميعها، بل جاء صريحًا، فيكون المعنى: "يغفر لكم ذنوبكم" أو تكون "جميعًا" قرينة دالة على شمول الغفران للذنوب جميعها لا أنْ يكون الشمول بزيادة "من".

إلَّا أنَّ الخضري لم يقف على ضابطة الاستبدال الاسمي وجعلها قرينة دالة على معنى "من" بل وَسَّع الجانب التعليلي بما يمليه الجانب العقدي بعيدًا عن سياقات الكلام والقرائن اللفظية الدالة عليه، فهو لا يميل إلى القول بزيادة "من" في الآية محلُّ البحث؛ فظاهر الآية التي استُدل بها على غفران الذنوب جميعها تجعل غفران الذنوب جميعها صفة تلحق البشر جميعًا، لكنَّ الخضري بعقيدته جعلها صفة مخصوصة، إذ قال ((هذا لنا معشر الأمَّة المحمدية والأولى لأمَّة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على أنَّ الموجبة الجزئية لا يناقضها إلا السالبة الكلية لا الموجبة. وفي الإتقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرّد عن "من" بخلافها للكفار تفرقة بينهما))[٦١]، فمازج بيْن علة منطقية وعقيدة دينية يفسِّر بها المعنى، فالعلَّة التي ساقها في بيان إبعاد القول بزيادة "من" ليس له ارتباط بالجانب اللغوي، فعقيدته أملت عليه القول بغفران الذنوب لأُمَّة محمد "صلى الله عليه وآله" جميعها أو الأوْلى لأمَّة نوحٍ "عليه السلام" وعلَّة ذلك أيضًا " أنَّ الموجبة الجزئية لا يناقضها إلا السالبة الكلية لا الموجبة" إنَّها علَّة منطقية[٦٢] أفاد منها معنى التبعيض دون الزيادة.

وأجد في كلامه ما ليس فيه القطع عند قوله "أجاب عنه الجمهور بأنَّ "من" في الآية محلّ البحث تبعيضية لا زائدة فهي، بمعنى "بعض" إذ تواجدت آراء متفرقة تعطي أكثر من معنى لـ "من" في هذه الآية ولم تقتصر على التبعيض، فالآراء على غير التبعيض على النحو الآتي:

١- زائدة:

ذهب الكسائي إلى هذا المعنى، فهي عنده ((زائدة للتوكيد والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم))[٦٣]، وذكر ابن الجوزي إنَّها صلة[٦٤]، وجوَّز السمين الحلبي زيادتها[٦٥].

٢- ابتداء الغاية:

وهو قول الرازي، وعلَّة ذلك عنده إنَّ ((المعنى أنَّه يقع ابتداء الغفران بالذنوب ثمَّ ينتهي إلى غفران ما صدر عنكم من ترك الأولى والأكمل))[٦٦]، وأمكن تأويل ما ذهب إليه الرازي في نصِّه هذا في الآية محلُّ البحث بأنَّ الابتداء بغفران الذنوب تكون بدايته بإجابتهم داعي الله فيغفر ذنوبهم السالفة ثمَّ ينتهي إلى غفران الذنوب التي تأتي من بعد إنْ ظلوا في إجابة داعيَ الله.

٣- بيانية

أي لبيان الجنس، وردَّه السمين الحلبي، وعلَّة ردَّه ((لعدم تقدُّم ما تبيِّنه))[٦٧]، فعدم تقدِّم ما تبيِّنه "من" ـ أي تكون مسبوقة بكلام مبهم" لا يسوِّغ الاطلاق في القول بأنَّها بيانية، إذ ضابطة دلالتها على البيانية صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها وسنتعرف على تفصيل ذلك لاحقًا.

ومما تقدَّم يظهر أنَّ وضع الضابطة لا يكون حاسمًا في تعيين المعنى من الأداة، فقد لحظنا آنفًا الضابطة التي أشار إليها الخضري في معرفة "من" الدالة على التبعيض، وهي " صحة حلول "بعض" مكانها" فلم يمنع ذلك من القول بغير هذه الضابطة لمعرفة دلالتها على التبعيض، فقد ذكر الزمخشري في تفسير "من" في الآية محل البحث إنَّها دالة على التبعيض ((لأنَّ من الذنوب لا يُغفر بالإيمان كذنوب المظالم ونحوه "أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعوه يغفر لكم من ذنوبكم))[٦٨]، فما اعتمده الزمخشري في بيان المعنى هو قرينة السياق الذي وردت فيه "من" وهو قرينة خارجية تقصَّى بها النصوص القرآنية في سياقاتها المتعدد عندما يأتي التركيب نفسه في سياق يختلف عن السياق الآخر، ومن ثمَّ يظهر أثره في دلالة الأداة، كأنَّ التفسير الذي ساقة الزمخشري في

الآية التي ذكرها إنَّ بعض الذنوب تُغفر بقدر العمل الذي يتقي به الله ويطيعه به، ومن ثمَّ خلُص الزمخشري إلى أنَّ الذنوب لا تغفر جميعها، بل بعضها فعندما ساق القول بأنَّ ذنوب المظالم لا تغفر مَثَّلَ ذلك قرينة خارجية أملته عليه طبيعته العقدية.

ثانيًا: مراعاة المعنى المعجمي

ظهر تفسير المعنى في ضوء هذه المسالة للتمييز بين دلالة "من" على الابتداء أو الظرفية ((قوله: "من أول يوم" إنَّ أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فـ"من" بمعنى "في" كما قاله الرضي. قال: ومِنْ في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى "في" نحو: جئت مِن قبل زيد ومِن بعده: {وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ}[٦٩]))[٧٠]، المعنى الذي يرشّحُه الخضري لـ "من" في "مِن أوَّل يوم" هو الابتداء، إلَّا أنَّ ذلك مشروط بالمعنى المعجمي الذي يحمله لفظ "التأسيس" فإنْ أريد به بناء المسجد وتشييده فهي بمعنى الابتداء، والمعنى ((أَيْ: مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ بُنِيَ وَوُضِعَ أَسَاسُهُ))[٧١]، فالمعنى يراد به وقوع الحدث أو ابتداؤه، فأقرب تفسير لهذا المعنى أنْ يكون ((﴿مِن أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِـ (أُسِّسَ): أَيْ أُسِّسَ عَلى التَّقْوى مِن أَوَّلِ يَوْمٍ مِن أيّامِ تَأْسِيسِهِ))[٧٢] ، أي من أول يوم ابتدئ ببنائه، أمَّا إذا أريد به وجود المسجد بما هو مكان شاخص فهي بمعنى "في" أي الظرفية المكانية، ودليل ذلك إنَّها تأتي مع الظرف، أي إنَّ الظرف يحدد ظرفيتها سواءٌ أكانت المكانية أم الزمانية أم الشخصيَّة، وقد يراد بالتأسيس غير ذلك قال الشوكاني((تَأْسِيسُهُ عَلى الخِصالِ الَّتِي تَتَّقِي بِها العُقُوبَةَ))[٧٣]، فالمعنى بذلك غير مادي لا يراد به المكان ولا يراد به الزمان، بل هو تفسير معنوي لدلالة التأسيس، وبذلك تدلُّ "من" على معنى الظرفية على ما سيتضح لاحقًا.

وإشارة الخضري إلى قول الرضي في تعيين معنى الظرفية لـ "من" قد أخذ به، إلَّا أنَّ المعنى لا يمكن أنْ يكون بمعنى "في" في كل الأحوال، ومن ذلك عندما تكون مع أسماء الأشخاص، والخضري ملتفت إلى ذلك عند تعليقه على ألفية ابن مالك، إذ قال ((قوله: "في غير الزمان" إشارة إلى أنَّ المراد بالأمكنة في المتن ما ليس زمناً فيشمل نحو: من فلان إلى فلان، {إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ} ويمكن جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة المكان لها))[٧٤]، وبذلك فـ "من" مع

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

الزمان تدلُّ على ظرف الزمان ومع الأشخاص تدلُّ على الظرفية الشخصيَّة وهي اقرب إلى المكانية ، لإمكان الإشارة إلى الشخص بدليل وجوده في المكان، فتكون دلالة "من" على الظرفية بما تدخل عليه، وهي في كل هذه الأحوال تدلُّ على الابتداء، لكن في دلالتها على معنى "في" على كل الأحوال لا يمكن تصوره أو تقديره في الكلام، فلا يكون التقدير ـــ في الآية المذكورة في النص ـــ على: "إنَّهُ في سليمانَ" ولكن التقدير يسوَّغ في غير هذا المثال نحو ما ذكره الخضري في الآية المذكورة آنفًا {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ}[٧٥] إذ يكون التقدير على: "ولمسجدٌ أُسِّس في أوّل يوم" وأجد الصواب في توجيه هذه المسالة أنْ يكون معنى "من" مع هذه الظروف دالٌ علة الابتداء دون الغاية إلَّا أنَّ الخضري عند ترشيحه معنى الابتداء لم ينسبه إلى الرضي وهو الكلام الذي كان قبل الكلام الذي نقله عنه، إذ قال الرضي ((إذ المقصود من معنى الابتداء في "من" أن يكون الفعل المتعدي بـ"من" الابتدائية شيئا ممتدا، كالسَّير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن: الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلا للشيء الممتد، نحو: تبرأت من فلان إلى فلان، وكذا خرجت من الدار، لأن الخروج ليس شيئا ممتدا، إذ يقال: خرجت من الدار، إذ انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَثَين ممتدين، ولا أصلين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد "من" وهذا معنى "في" فـ"من" في الآيتين بمعنى "في"))[٧٦] وقد نقل أحمد بن عمر الخفاجي في تعليقته على تفسير البيضاوي هذا الرأي دون أنْ يصِّرح باسم الرضي على اختلاف في بعض الألفاظ، وصرَّح به الالوسي إنَّه للرضي على ما دوَّنه الخفاجي[٧٧]، ووجدت الدكتور فاضل السامرائي قد مال إلى هذا الرأي ووجه معنى الابتداء مجرَّدًا من الغاية على ما قلا به الرَّضي، حيث قال ((و "من" تستعمل فيما هو أعم من ذلك، إذ تستعمل للابتداء عمومًا، سواء كان الحدث ممتدًا أم لا، نحو: "اشتريت الكتاب من خالد" فخالد مبتدأ الشراء، وهو ليس حدثًا ممتدًا ... فهذه كلُّها لا تفيد ابتداء الغاية، بل تفيد ابتداء وقوع الحدث، فإنَّ الحدث ليس ممتدًا كالإسراء والمجيء ونحوهما))[٧٨]، فتكون دلالة الظرفية أو الدالة على الابتداء أنْ تكون مقترنة بحدث الفعل الممتد، وخلوها من الضوابط التي تجعلها على غير هذا المعنى مثل ضابطة البيانية أو زيادتها، إلَّا أنَّ الرضي بحسب إشارة

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

الخضري قد ميَّز بين "من" الظرفية و "من" الدالة على الابتداء في ضوء امتداد حدث الفعل كالسير والمشي فلا يوصف السير إلاَّ في حال السير وامتداه ، وكذا المشي، وهذا الوصف لا ينطبق على التأسيس، إذ التأسيس لا يكون ممتدًا، بل هو وصف لوقوع حدث الفعل لا امتداده، وبذلك يكون معنى "من أول" بمعنى "في" والخضري مال إلى هذا المعنى إنْ دلَّ التأسيس على غير الامتداد، وعبارته دالةٌ على ذلك عند قوله الذي ذكرناه آنفًا:" إنَّ أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فـ"من" بمعنى "في".

ثالثًا: المفهوم التداولي

التداولية من وسائل التحليل التي اتبعها النحويون في بيان الصياغات التركيبية التي تحتاج إلى تأويل يتوافق والمعيار والمعنى الذي يصاغ به التركيب والحكاية من مفاهيم التداولية القائمة على التخاطب في ضوء السؤال والجواب، وعندما نلحظ أنَّ الحكاية ((هي إعادة الكلام المحكي لفظًا أو معنى))[٧٩]، فإنَّ ذلك يدعو إلى وجود تخاطب بين متكلِّم وسامع نُقل فيه الكلام على ما هو عليه وعامله المتكلم الثاني معاملة القالب الثابت من التركيب الذي لا يتغيَّر، ومن ثمَّ يجد التحليل طريقه في إدراك الصياغة التركيبية بوصفها نتاج كلامي لا يخضع إلى مجال معياري، بل هي طريقة إفهام تقوم على ارجاع الصياغة إلى أصلها الذي جاءت عليه، ومن ثمَّ الكشف عن التركيب والمعنى الصحيحين.

ساق الخضري التحليل في معرفة "من" البيانية على تقدير المحذوف من جانب نحوي ومن جانب تداولي، في ضوء مفهوم الحكاية، في المثال: "قدْ كانَ مِن مطرٍ"، إذ قال ((قوله: "قد كان من مطر" أجيب بأنَّها تبعيضية كما مرَّ أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر أو أنَّ زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل: هل كان من مطر؟ فأجيب بذلك حكاية للسؤال. والظاهر صحة البيان في الآية أيضاً، وجملة ما ذكره هنا لمن أربعة معان وسيأتي: البدلية، وبقي الظرفية كـ: إِذَا نُودِيَ للصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ))[٨٠]، التحليل في النص يظهر معنى "من" على ثلاثة أوجه التبعيضية، والبيانية، والزائدة، وبين البيانية والزيادة جانبان: نحوي يخصُّ البيانية، وتداولي يخصُّ الزائدة، أمَّا الجانب النحوي فهو على تقدير نكرة تقع اسمًا لـ "كان" وخبره الجار

والمجرور، وبذلك تنطبق الضابطة في معرفة معنى "من" البيانية على "صحة الإخبار بما بعدها عمَّا قبلها" فكانت النكرة مخبرٌ عنها بما قبلها، ولولا هذا التقدير لما أمكن أنْ يكون معنى "من" بيانية، وقد لحظنا في المبحث الأوَّل التفصيل في بيان معنى "من" البيانية.

وأمَّا المفهوم التداولي فقد أوضحه الخضري في ضوء الحكاية القائمة على مفهوم التداول القائم على مفهوم السؤال والجواب الذي يوصف به أسلوب الحكاية، فجاءت دلالة "من" في ضوء مطابقة الجواب للسؤال نفسه، ولو لم يكن جوابًا لما كانت "من" زائدة؛ لأنَّ الكلام جاء في الإيجاب ولا زيادة لـ "من" في الإيجاب بحسب ما ذهب إليه الخضري وتعرَّفنا ليه في المبحث الأوَّل.

وأجد ما ساقه الخضري في تحليل معنى الزيادة بعيدًا وتحليله في البيانية أقرب المعاني؛ لأنَّ القول بالزيادة يفترض فيه زيادة "من" على استفهام مقدَّر، أمَّا القول بالبيانية فيقدر فيه ما هو سائغ وهو نكرة تقع اسمًا لـ "كان" وخبرها الجار والمجرور، بدلًا من عدِّها تامَّة فاعلها المطر، وكذا إنَّ في افتراض السؤال في حكاية الحال يكون فيه جرُّ الكلام إلى توافق التحليل بزيادة "من" على الشروط التي ساقها الخضري التي تعرفنا إليها آنفًا وهي: أنْ يكون مجرور "من" نكرة يقع فاعلًا أو مفعولًا في المعنى، وتكون داخلة على كلام منفي.

ويظهر تردُّد الخضري في القطع بالمعنى، وذلك عند قوله " والظاهر صحة البيان في الآية أيضاً" ويقصد بالآية قوله تعالى ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٨١]، التي ذكرها آنفًا وقال فيها إنَّ "من" تبعيضية ، وقد ساق أدلته العقدية والمنطقية في إثبات دلالتها على التبعيض[٨٢]، والذي يبدو أنَّ ذائقة المعنى وجانب التحليل هما اللذان يرددان المتفحص في اختيار المعنى، ولاسيَّما عندما تحيط بالنص وسائل التفسير المتعددة اللفظية والمقامية والحالية من القرائن الداخلية والخارجية، فجعل الخضري دلالة البيانية محتملة في "من" ليكون ما لا يغفر من الذنوب مما لا يكون من جنس المظالم، وهو أقرب إلى ما نتلمسه للخضري بوصفه دليلًا في احتمال البيانية في "من" في الآية القرآنية المباركة.

النتائج

١- لا يمكن جعل الضابطة حاكمة على نحو القطع بالمعنى في جميع الأحوال؛ لمجيء المعنى الموافق للمعنى الذي حُدِّد في ضوء الضابطة على خلاف الضابطة، إلَّا أنَّها المفتاح الأوَّل في التعرُّف إلى المعنى إنْ لم يشب السياق ظروف داخلية وخارجية تجعل من دلالة الأداة غير موافقة لائتلاف الفاظه بعضها ببعض.

٢- تعدد طرائق تحديد المعنى راجع إلى مسائل لغوية وغير لغوية مما يكوِّن منظومة متعددة الاتجاهات تجعل المعنى محتملًا، فالاحتمال للمعنى يعطي إشارة لقبول المعنى، ولا سيَّما إذا كان القول بالاحتمال مدعمًا بالدليل والتحليل.

٣- معنى الأداة الأصل قد لا يفارقها وإنْ احتملت تضمين معنى حرف آخر، فقد يُساير المعنى الذي ضمنت به.

٤- بعض المواضع التي يضمن بها الحرف معنى حرف آخر قدد يفوت الغرض البلاغي من استعماله، وتظهر السمة البلاغية عند صياغة التركيب بالتعبير الذي يضمن فيه معنى حرف آخر.

٥- للخضري طريقته في تحديد المعنى على إيجاد الضابطة المختصرة، إلَّا أنَّنا لحظناه يغادرها عندما تكون بعض المعاني محتملة في قبال المعنى الذي نتعرَّف إليه في ضوء الضابطة

٦- ضابطة مقابلة "من" في دلالتها على الابتداء على ما ذكره الخضري تكاد تكون غير منضبطة أو غير شاملة للتعبيرات التي فيها "إمن" غير مقابلة "إلى" فقد لحظنا بعض التعبيرات لم تأتِ فيها "من" تقابل "إلى" لكنَّها احتملت معنى الابتداء.

٧- لم يذكر الخضري معنى ابتداء الغاية لـ "من" وقال بمعنى الابتداء لها فقط، ويظهر ذلك للأعم الغالب في التركيب، فدلالتها على ابتداء الغاية هو ما يحصل في مقابلتها "إلى".

٨- ما ذكره الخضري عن زيادة "من" بأنَّ حذفه يخلُّ بالمعنى فيه وجه تامٌّ، ولا يقال إنَّ وجوده فيه زيادة في المعنى، فالإخلال معناه عدم الاستغناء عنه، أمَّا إذا قيل عنه أمكن الاستغناء، فالاستغناء يكون من الجانب النحوي، فغذا كانت الجملة صحيحة نحويًا ودلاليًا مع الاستغناء

إلَّا غرضها المعنوي يختلف بوجود "من" ولا يكون التأكيد فيها عند القول بزيادتها تأكيد لحدث الفعل أو إفادة التأكيد كالذي تؤديه الألفاظ الدالة على التأكيد، بل إنَّ التأكيد فيها تأكيد لمعنى عام في الجملة وهو تأكيد التخصيص.

٩- تتسع دلالة الأداة بين مراعاة سياق اللفظ في ضوء جملة تركيبية ومراعاة السياق في ضوء عدَّة جمل، وقد لحظنا ذلك في دلالة "من" في بعض المواطن.

١٠- طرائق تحديد المعنى ترتبط بالسياق ارتباطًا وثيقًا، فإذا كانت بعض الضوابط أو العلامات تحدد بعض المعاني فإنَّ مجال ذلك يكون محدَّدًا، إذ تأتي الأداة مع وجود العلامة أو الضابطة بدلالة معينة، وتأتي بالدلالة نفسها من دون وجود العلامة أو الضابطة، وقد لحظنا ذلك في دلالة "من" الابتدائية فدلت في بعض الأمثلة على الابتداء بمقابلتها "إلى" في التركيب، ودلت على المعنى نفسه في موضع آخر من دون مقابلة "إلى".

١١- تنوعت طرائق تحديد المعنى عند الخضري مما يكشف عن مراعاة التحليل اللغوي في ضوء السياقات المتعددة.

هوامش البحث

(١) - قواعد التوجيه النحوي: ٩.
(٢) - التعريفات: ١٧٧.
(٣) - القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه : ١٣.
(٤) - ينظر: الجنى: ٣٥٩، ومغني اللبيب: ١/ ٦٨٨، وحاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.
(٥) - مغني اللبيب: ١/ ٦٨٧.
(٦) - المصدر نفسه: ١/ ٦٨٩.
(٧) - ومن تعريفات القاعدة في ضوء تعريف علم النحو((العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها)) فالمراد بالعلم ، أي القاعدة، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/٢٣، ومن تعريفات القاعدة التي تتساوى فيها مع الضابطة ((الضابط الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه)) الأُسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم. :١٧٢.
(٨) - الخصائص: ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.
(٩) - سورة آل عمران: ٥٢.
(١٠) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٥.
(١١) - سورة طه: ٧١.

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

(١٢) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦.
(١٣) - العين مرتبًا على حروف المعجم: ٣/ ٢٥١.
(١٤) - الهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٠٨٤.
(١٥) - المقتضب: ٤/ ١٣٦-١٣٧.
(١٦) - الكتاب:٤/ ٢٢٥.
(١٧) - المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٤.
(١٨) - ارتشاف الضرب: ١٧١٩.
(١٩) - ينظر: الأزهية: ٢٢٤،
(٢٠) - سورة آل عمران: ٩٢.
(٢١) - حاشية الخضري: ٢/ ٤٤٥- ٤٤٦.
(٢٢) - معجم القراءات: ١/ ٥٤٥.
(٢٣) - سورة آل عمران: ٩٢.
(٢٤) - النكت والعيون: ١/ ٤٠٩.
(٢٥) - نظم الدُّرر: ٥/ ١.
(٢٦)- زاد المسير: ٢٠٨.
(٢٧) - الكشف والبيان: ٢/ ٩٨.
(٢٨) - ينظر: إرشاد العقل السليم: ٢/ ٧٥.
(٢٩) - إعراب القرآن للعكبري: ١/ ٢٧٩.
(٣٠) - أنوار التنزيل: ١/ ٢٧٧.
(٣١) - التحرير والتنوير: ٥/ ٦.
(٣٢) - ينظر: جامع البيان عن تفسير آي القرآن: ٢/ ٥٧٤.
(٣٣) - الكشاف: ١٨٢.
(٣٤) - البحر المحيط: ٢/ ٥٤٦.
(٣٥) - ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٨.
(٣٦) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.
(٣٧) - سورة البقرة:٨.
(٣٨) - سورة الحج: ٣٠.
(٣٩) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.
(٤٠) - ينظر شرح الغرَّة في المنطق: ١٣٩-١٤٠.
(٤١) - سورة المائدة ٩٠.
(٤٢) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.
(٤٣) - الجنى الداني: ٣١٠، وينظر الأزهية في علم الحروف: ٢٢٦.
(٤٤) - رصف المباني في علم المعاني: ٣٢٣.
(٤٥) - سورة البقرة: ٨.
(٤٦) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.

م.د خيرالله مهدي جاسم الزغير / جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية
geetngx@gmail.com

(٤٧) - إرشاد العقل السليم: ١/ ٣٩.
(٤٨) - إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٣١.
(٤٩) - تفسير القرآن للسمعاني: ١/ ٤٧، وينظر: بحر العلوم: ١: ٩٤.
(٥٠) - اعراب العكبري: ١/ ٢٤.
(٥١) - ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٦-١٧.
(٥٢) - سورة الأنبياء: ٢.
(٥٣) - سورة الأنعام: ٣٨.
(٥٤) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٧.
(٥٥) - ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٥، والمقتضب: ٤/ ١٣٦-١٣٧، ورصف المباني: ٢٢٦، وارتشاف الضرب: ١٧٢٥،
(٥٦) - مغني اللبيب: ١/ ٦٨٩.
(٥٧) - سورة الاسراء: ١.
(٥٨) - حاشية الخضري: ١/٤٦٧.
(٥٩) - سورة الأحقاف: ٣١.
(٦٠) - سورة آل عمران: ٩٢.
(٦١) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٧.
(٦٢) - الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب: ١/ ١٧٥.
(٦٣) - معاني القرآن للكسائي: ٢٣٣.
(٦٤) - ينظر: زاد المسير: ١٣٠٦.
(٦٥) - ينظر: الدُّر المصون: ٩/ ٦٨٠.
(٦٦) - مفاتح الغيب (التفسير الكبير): ٢٨/ ٣٣.
(٦٧) - الدُّر المصون: ١٠/ ٤٦٧.
(٦٨) - الكشاف: ١٠١٦.
(٦٩) سورة فصّلت: ٥.
(٧٠) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.
(٧١) - معالم التنزيل: ٤/ ٩٥.
(٧٢) - فتح القدير: ٥٩٨.
(٧٣) - فتح القدير: ٥٩٨.
(٧٤) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٦.
(٧٥) - سورة التوبة: ١٠٨.
(٧٦) - شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٦٤.
(٧٧) - قال شهاب الدين أحمد بن عمر الخفاجي، ت ١٠٦٩هـ ((وسبقه إليه بعض المحققين حيث قال لا أرى في الآيَةِ ونَظائِرِها مَعْنى الِابْتِداءِ إذِ المَقْصُودُ مِن الابتداء أنْ يَكُونَ الفِعْلُ شَيْئًا مُمْتَدًّا كالسَّيْرِ والمَشْيِ ومَجْرُورِ مِن مِنهُ الِابْتِدائية نَحْوَ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ أوْ يَكُونُ أصْلًا لِشَيْءٍ مُمْتَدٍّ نَحْوَ: خَرَجْتُ مِنَ الدّارِ إذِ الخُرُوجُ لَيْسَ مُمْتَدًّا أو لَيْسَ التَّأْسِيسُ مُمْتَدًّا ولا أصْلًا لِمُمْتَدٍّ بَلْ هُما حَدَثانِ واقِعانِ فِيما بَعْدُ (مِن) وهَذا

مَعْنى "في" و "مِن" في الظُّرُوفِ كَثِيرًا ما تَقَعُ بِمَعْنى "في")) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٤/ ٦٣٨، وينظر: روح المعاني: ٦/ ١٩.
(٧٨) - معاني النحو: ٣/ ٧٦.
(٧٩) - كشف المشكل في النحو: ٥٢٢.
(٨٠) - حاشية الخضري: ١/ ٤٦٧- ٤٦٨.
(٨١) - سورة الأحقاف: ٣١.
(٨٢) - ينظر: الصفحة ١٣و١٤ من البحث.

المصادر

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضَرَب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت٧٤٥ه، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط/ الأولى، مطبعة المدني، السعودية، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود) ، محمد بن محمد العمادي أبي السعود، ت٩١٥ه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ط، ت).
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، (ت٤١٥ه)، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م. (د.ط).
- الأُسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، حسام أحمد قاسم، ط/ الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.
- إعراب القرآن وبيانه، د. محي الدين الدرويش، ط/ الثالثة، دار ابن كثير للطباعة والنشر، حمص سوريا، بيروت، ١٤١٢ه- ١٩٩٢. التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي، (د. ط، ت).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (المسمى تفسير البيضاوي) عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، (ت ٧٩١ه)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن الحلاق، د. محمود أحمد الأطرش، ط/ الأولى، دار الرشيد، دمشق،١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.
- بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ت٣٧٥ه، تحقيق: الشيخ علي محمد عوض، وآخرَين، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (ت٧٤٥ه)، تحقيق: عادل أحمد عبدالممقصود، علي محمد عوض، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣ه ــ ١٩٩٣م.
- التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن الحسين العكبري،(ت٦١٦ه)، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (د. ت، ط).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م. (د.ط).
- التعريفات : لعلي بن محمد بن السيد الشريف، تحقيق د.عبد المنعم الحفني ، دار الرشاد ،١٩٩١.
- تفسير القرآن، منصور بن محمد عبدالجبار السمعاني ت٤٨٩ه، تحقيق: أبي بلال غنيّم بن عباس غنيّم، ط/ الأولى، دار الوطن، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، محمد بن الرازي، ت ٦٠٤ ، ط / الأولى ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، ١٤٠١ه- ١٩٨١م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: د. بشار عواد معروف، عصام فارس الحرستاني، ط/ الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٣ه- ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط/ الأولى، دار الفكر، لبنان ، بيروت، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، أحمد بن محمد بن أحمد الخفاجي، ت ١٠٦٩ه، تحقيق: الشيخ عبدالرزاق المهدي، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٧ه ــ ١٩٩٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك المؤلف، محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦هـ، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، ت٣٩٢ه، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٥٢.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي،ت٧٥٦ ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق .
- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمد بن محمود البابرتي، ت 786 ، تحقيق: ضيف الله بن صالح بن عون العمرى، وترحيب بن ربيعان الدوسرين، ط/ الأولى، مكتبة الرشد ناشرون الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي،(ت٧٠٢ه)، تحقيق: أحمد حمد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ط).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، السيد محمود الآلوسي، ت١٢٧٠ه، تحقيق: علي عبدالباري عطية، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.
- زاد المسير في التفسير، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت ٥٩٧ه، ط/ الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، ت٧٦٩ه، ط/ الثانية، دار زين العابدين، قم_ إيران، ٢٠١٩م.
- شرح الرضي المعروف بشرح كافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، ت٦٤٦ه، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ط/ الأولى، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.
- شرح الغرَّة في المنطق، دار المشرق، عيسى بن محمد بن عبدالله الأيجي ت٩٥٣ه، لبنان، بيروت، ١٩٨٣م.
- العين (مرتبًا على حروف المعجم) : الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٠ه، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط/ الأولى ن دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م .

- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت ١٢٥٠ه، تحقيق: يوسف الغوش، ط/ الرابعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان،١٤٢٨ه ــ ٢٠٠٧م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠ه) ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، (ت٥٣٨ه)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط/ الثالثة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٣٠ه- ٢٠٠٩م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت٥٩٩ه، دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط/١، دار عمار للنشر، عمان الأردن، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبي اسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، ت٤٢٧ه، تحقيق: د. عبدالله علي القيسي، د. قاري بن أحمد بن حوش، ط/ الأولى، دار التفسير، جدَّة، السعودية، ١٤٣٦ه- ٢٠١٥م.
- معالم التنزيل، محمد بن الحسين بن مسعود البغوي، (ت٥١٦ه)، تحقيق: محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميريَّة، سلمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر، الرياض، ١٤٠٩ه.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، ت١٨٩ه، تحقيق: د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م. (د. ط).
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط/ الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٤٢٠ه- ٢٠٠٠م.
- معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر،
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، محمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاري، ت٧٦١ه، دار زين العابدين، إيران، ١٤٣٨- ٢٠١٧م.
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يريد المبرد، ت٢٨٥ه، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٥ه- ١٩٩٤.
- نظم الدُّرر في تناسب الاي والسور، أبي الحسين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت ٨٨٥ه، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ٢٠٠٦، (د.ط).
- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، الحسن بن محمد بن حبيب الماوردي، ت٤٠٥ه، تحقيق: السيد بن عبد الموجود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ط، ت).
- الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي، ت٤٣٧ه، ط/ الأولى، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة ١٤٢٩ه-٢٠٠٨.

الرسائل والأطاريح

- القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، الباحث: محمود شرف الدين، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم اللغة النحو والصرف والعروض،٢٠٠٠.
- قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف النحوي بين النحاة/ دراسة في كتاب الانصاف، رسالة ماجستير، الطالبة: حميدة مصمودي، إشراف: د. الأمين ملاوي، جامعة محمد خضير ـــ بسكرة ـــ كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، ١٤٣٤ه- ٢٠١٣م.